



النظام السوري يستهدف الأطفال في مدارسهم مقتل 38 مدنياً في قصف ثلاث مدارس في قرية حاس بمحافظة إدلب

أولاً: مقدمة:

تقع قرية حاس بين مدينة معرة النعمان شرقاً ومدينة كفر نبل غرباً، وتبعد عن مدينة معرة النعمان قرابة 8 كم، تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلحة وجبهة فتح الشام.

في هذا التقرير نوثق استهداف تجمع يضم ثلاث مدارس في القرية من قبل طائرات حكومية ثابتة الجناح؛ حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحوادث، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير شهادتين، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدمونها في هذا التقرير.

كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتَحَقَّقنا من صدقيتها؛ حيث أظهرت آثار الدمار الكبير في المباني المدرسية وصوراً لضحايا من الأطفال نُحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير.

أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحدَّ الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: تفاصيل الحادثة:

الأربعاء 26/ تشرين الأول/ 2016 قرابة الساعة 10:52 أغارت طائرتان حكوميتان ثابتتا الجناح من طراز "SU22" على الحي الجنوبي في قرية حاس، الذي يضم تجمع مدارس الشهيد كمال قلعجي، ويضم ثلاث مدارس، إحداهنَّ ابتدائية، واثنان إعداديتان، استمر القصف قرابة 20 دقيقة قصفت فيها الطائرات ما لا يقل عن 9 صواريخ محملة بمظلات.

حصل القصف على مرحلتين: الأولى استهدفت أبنية المدارس؛ ما أدى إلى خروج الطلاب ليتم استهدافهم مرة أخرى على الطريق العام؛ ما يُشير إلى تعمد القوات الحكومية إيقاع عدد أكبر من الضحايا.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تفاصيل الحادثة.

ثالثاً: الملحقات والمرفقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء



تسبب القصف بمقتل 38 مدنياً، بينهم 18 طفلاً، و6 سيدات، منهم 4 من الكادر التدريسي، و14 من الطلاب. من بين الضحايا الطبيب يوسف الطراف، الذي قضى متأثراً بجراحه بعد إصابته أثناء محاولته إسعاف الجرحى.

صورة توضح موقع تجمع مدارس الشهيد كمال قلعجي في قرية حاس بمحافظة إدلب، ويظهر في الخريطة مكان الاستهداف الثاني للطلاب على الطريق العام



تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد ياسر الطراف وهو ناشط إعلامي محلي - عبر تطبيق واتس اب - وأفادنا بروايته: "توجهت إلى مكان القصف جنوب البلدة عند تجمع المدارس بعد سقوط الصاروخ الأول، كان الطريق إلى المدارس يعجُّ بالناس التي تركض وتصرخ تُنادي على أطفالها، توالى ثمانية غارات على المنطقة ذاتها؛ ما أدى إلى استشهاد عدد كبير من الأطفال وعدد من الأشخاص الذين توجهوا للإسعاف، من بينهم أحد أقربائي.

شاهدت سيدة تنادي على ابنها وتبحث عنه بين جثث الضحايا لتجد أشلاءه في أحد الشوارع بالقرب من مدرسته. تسببت الصواريخ أيضاً بدمار كبير في مباني المدارس والمنازل المحيطة بها، المنطقة مدنية بشكل كامل فهي عبارة عن مدارس ومنازل سكنية ولا يوجد ما يستدعي استهدافه، لكن النظام يستهدف الأطفال وكأهم إرهابيون، إنه يقضي على جيل كامل".

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد سعد الدين زيدان -عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك- الذي شارك في عملية إسعاف الضحايا وأفادنا بمشاهداته:

"كنت في معرة النعمان عندما عمم مرصد الجيش الحر عن وجود طيران حربي في أجواء جبل الزاوية، نَقَذ الطيران أول غاراته على قرية حاس توجهت إلى القرية وعند وصولي إلى المكان نَقَذ الطيران غارتين متتاليتين، كان صوت القصف مربعاً والصواريخ محمّلة بالمظلات.

صور تظهر الضحايا الذين قضوا نتيجة القصف الحكومي على قرية حاس.



مقطع فيديو يظهر لحظة سقوط أحد الصواريخ على قرية حاس.
مقطع فيديو يظهر عملية انتشار الضحايا من تحت الأنقاض بعد قصف حكومي على قرية حاس.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام السوري بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 وقرار مجلس الأمن 2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.



3. إن الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام السوري تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظل مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

